



fidh



نداء من المجتمع المدني

من أجل الانتخاب الفوري لأعضاء جدد صلب هيئة الحقيقة والكرامة

السيدات والسادة النواب المحترمين:

على مشارف انقضاء ستة سنوات بعد الثورة، مازال الطريق نحو الديمقراطية وبناء دولة القانون محفوفًا بعدد العراقل التي تهدد المكاسب المتحققة. من ضمن هذه العراقل، نخشى أن لا يتمكن مسار العدالة الانتقالية من تحقيق أهدافه المتمثلة في كشف الحقيقة وجبر ضرر الضحايا ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات وضمان عدم التكرار.

خلال المؤتمر الوطني حول العدالة الانتقالية، الذي انعقد بتونس يومي 2 و3 نوفمبر الجاري، تبنت العديد من مكونات المجتمع المدني سلسلة من التوصيات، التي تهدف إلى تدعيم مسار العدالة الانتقالية، من بينها ما يندرج ضمن صلاحياتكم وواجباتكم.

نص القانون الأساسي عدد 2013/53 المؤرخ في 24 ديسمبر 2013 المتعلق بتركيز مسار العدالة الانتقالية على إحداث هيئة الحقيقة والكرامة، لتكون الأداة الأساسية المشرفة على متابعة المسار المذكور. إضافة إلى هذا، نص نفس القانون على أن هيئة الحقيقة والكرامة متكونة من 15 عضواً، وأن النصاب القانوني لعقد الاجتماعات ولاتخاذ القرارات محددًا بالثلثين من الأعضاء. والحال أنه منذ شهر أكتوبر المنقضي لا تباشر مهامها إلا بتسعة من أعضائها. هذه التركيبة تشكل عائقاً أساسياً أمام سير أعمال الهيئة وأمام إمكانية ممارسة صلاحياتها.

تشكل هذه الوضعية قلقاً خاصاً، إذ لم يتبقى للهيئة سوى سنة ونصف على نهاية مدّة ولايتها. في هذا الحيز الزمني القصير، على هيئة الحقيقة والكرامة أن تضطلع بمهام كبرى متعلقة بالعدالة الانتقالية، خاصة عقد جلسات الاستماع العلنية ووضع برنامج جبر ضرر فعال ومناسب، وتبني التوصيات المتعلقة بالإصلاح المؤسساتي من أجل تثبيت ضمانات عدم التكرار، والمصادقة على تقريرها الختامي ونشره.

هذا ويجدر التذكير بأن مجلس نواب الشعب مطالب بدعم مسار العدالة الانتقالية المشار إليه في الدستور، وبالتالي تحمل مسؤولياته في سد الشغور صلب الهيئة، وذلك بخلق آلية تضمن الشفافية والحيادية في اختيار الأعضاء.

إن نجاح أو فشل المسار مرتبط بمدى مساهمة كل الأطراف، وخاصة مجلس نواب الشعب، المدعو إلى الإجابة الفورية عن كل حاجيات والتزامات هذا المسار.

إن منظمات المجتمع المدني الممضية أدناه تدعو مجلس نواب الشعب إلى الإيفاء بالتزاماته حسب ما تنص عليه الفصول المدرجة بقانون العدالة الانتقالية (من الفصل 19 إلى الفصل 30)، وعليه بالتدخل العاجل لتعويض الأعضاء الناقصين صلب الهيئة، أخذاً بعين الاعتبار المعايير التي ضبطها قانون العدالة الانتقالية، وخاصة التأكد من:

- الكفاءة الفعلية للأعضاء المقترحين
- التوازن المطلوب بين الجنسين
- نزاهة وحيادية الأعضاء المقترحين
- استعدادهم للمواصلة الجماعية في تركيز مسار عدالة انتقالية، فعال وناجع، صلب الهيئة.

إن مجلس نواب الشعب مطالب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، ببعث رسالة مساندة للعدالة الانتقالية وبإعطاء مؤشرا إيجابيا على التزام مؤسسات الدولة بالعدالة الانتقالية وفقا للدستور التونسي. والتدخل السريع لانتخاب كل الأعضاء الناقصين، وذلك في أفق إعادة ثقة المواطنين تدريجيا في مؤسسات الدولة.

المنظمات الممضية:

1. جمعية الكرامة
2. البوصلة
3. جمعية الدفاع عن الحريات الفردية
4. جمعية النساء التونسيات من أجل البحث والتنمية
5. جمعية القضاة التونسية
6. محامون بلا حدود
7. المركز الدولي للعدالة الانتقالية
8. التنسيق الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية
9. الفدرالية الدولية لحقوق الانسان
10. المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
11. مخبر الديمقراطية
12. الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان
13. المرصد التونسي للاستقلال القضاء
14. المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب
15. المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب
16. الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الانسان
17. هيومن رايتس ووتش